

وحدها المصالحة الوطنية تكبح النفوذ الإيراني في العراق



سامي شورش

بعدها لم تبد غير أقل قدر ممكن من الاهتمام بالشأن السياسي العراقي، طوال الأشهر الستة المنصرمة، عادت إدارة الرئيس باراك أوباما الى تركيز اهتمامها على ترتيب البيت السياسي الداخلي في العراق، بعدما أنهت سحب قواتها من المدن العراقية، نهاية الشهر الماضي. يشار الى أن العراقيين أخذوا يتوجسون خلال الأشهر القليلة المنصرمة، من أن تكون واشنطن قد ملت من شؤونهم، وأخذت بتركيز اهتمامها على ملف أفغانستان، وحرب الإرهاب في المناطق القبلية في باكستان. أما العراق الذي طغى على مشهد السياسة الأميركية في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش، فلم يعد في رأس الأولويات بعدما وصل الرئيس أوباما الى البيت الأبيض.

لكن الزيارة المفاجئة لنائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن الى العراق، قبل أيام، أعطت على حين غرة، إشارة مغايرة مؤداها أن الإدارة الأميركية لا تزال تعتقد أن العراق يشكل ملفاً حيوياً يستحق الاهتمام لأسباب استراتيجية، بينها احتمال تحول إيران الى خطر سياسي داهم على مستقبل العراق في حال فترت عزيمة واشنطن حيال العراق.

مع هذا، لم يدرج بايدن زيارته في إطار محاربة النفوذ الإيراني، إنما فضل تأطيرها في قول مختصر مفاده أنه يريد حض الحكومة العراقية على تنفيذ إصلاحات سياسية تهدف الى استكمال المصالحة الوطنية، ورأب الصدوع بين المكونات الاثنية والمذهبية من جهة، والحكومة العراقية من جهة ثانية.

في الحقيقة أحسن المسؤول الأميركي البارز صنعاً بتشديده على المصالحة الوطنية. فالعراق مقبل على انتخابات برلمانية نهاية العام الجاري. فيما الاحتقانات والتوترات السياسية والعسكرية والأمنية لا تني تتفاقم بشكل خطر بين الأكراد ورئيس الوزراء نوري المالكي. والأهم أنه أحسن صنعاً لأن المصالحة تشكل الفرصة الوحيدة أمام منع النفوذ الإيراني من التمدد في العراق صحيح، ليس هناك من رابط مباشر بين النفوذ الإيراني والخلافات العراقية مع الكرد. لكن الأصح أن استمرار هذه الخلافات قد يؤدي، في غياب الحضور العسكري الأميركي، الى مضاعفات خطيرة بينها اندلاع مواجهات مسلحة وصراعات أهلية في مناطق النزاع، خصوصاً في

كركوك ونيوى وديالى وربما بغداد. وهذا في حال حصوله يهدد بإشعال عنف عرقي يمكن، أولاً، أن يعيد الأمن في العراق الى نقطة الصفر، وثانياً، أن يهيئ أمام إيران فرصة ذهبية لرفع وتيرة تدخلاتها ونفوذها الأمني والسياسي داخل العراق.

في الحالين، لن تلحق الأضرار بالعراقيين وحدهم، بل قد يضطر الأميركيون الى تغيير خططهم الاستراتيجية، والعودة الى خوض مستنقعات الدم في العراق بدفع إيراني. الإشارة الأخطر، في هذا الصدد، جاء في يوم اكتمال عملية الانسحاب الأميركي، حينما هز انفجار عنيف مدينة كركوك. وكان قد سبق ذلك انفجار آخر في قسبة تازة القريبة منها. يشار الى أن الفرصة الذهبية الأولى أمام امتداد نفوذ إيران تهيأت في مرحلة العنف الطائفي. الأرجح أن العنف العرقي سيهيئ أمامها فرصة ذهبية ثانية.

لكل هذا، بايدن محق في تصوره أن أحوال الداخل العراقي أمام طهران يصعب ضبطها من دون عمل أميركي معقد لإعادة تنشيط العملية السياسية العراقية، ودفع حكومة بغداد الى تنفيذ إصلاح سياسي جذري. فالعراق، كما يشي مسار الأحداث والتطورات، طوال السنوات الست الماضية، لا يمكن أن يرفل بالأمن أو ينعم بالاستقرار من دون مصالحة وطنية عامة تقوم على محادثات سياسية بين العراقيين، هدفها تعزيز العملية السياسية وتوسيع نطاقها والتخلص من النوازع الفرديّة والفئويّة والمذهبية، إضافة الى احتكام دقيق وجريء، الى بنود الدستور في حل كل الخلافات، بما فيه الخلاف المتعلق بتطبيق المادة 140 من الدستور الدائم، الخاصة بمعضلة كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها.

من دون شك، سيقضي بايدن أوقاتاً صعبة في هذا المضمار. كما أن نجاحه في استكمال التصالح بين العراقيين غير مضمون. فأحد أهم المعوقات في هذا الصدد يتمثل في إيران نفسها. مع هذا، يصح التأكيد أن مصالحة حقيقية من النوع الذي يريده بايدن ستمهد لانتخابات نزيهة وسلسلة نهاية العام الجاري. كما تضمن الأمن وتكفل الاستقرار والازدهار للعراق. والأهم أنها ستقطع الطريق أمام تدخلات إيران في الشأن العراقي.

*نقلا عن جريدة "أوان" الكويتية